الفصل الثالث عشر

الاقتصاد الفلسطيني

نظرة عامة

شهد عام 2010 إستمرار الترسيخ الإسرائيلي لسياساته وممارساته التدميرية والإستنزافية والتقييدية المختلفة، التي تعمل في مجموعها على إعاقة مسار التنمية الحقيقية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتعمق الإختلال في البنية الهيكلية للإقتصاد الفلسطيني.

حيث إستمرت سياسات تدمير القدرات الإنتاجية الفلسطينية الزراعية والصناعية والإستيلاء على الموارد المتاحة، مع تصعيد سياسات العزل والإغلاق وتقطيع التواصل بين المدن والقرى والمناطق الفلسطينية، وتقييد حرية الحركة والتنقل، مع استمرار الحصار المفروض على قطاع غزة، وهي الأمور التي شكلت مجتمعة كابحا ومعوقا لتطور الإقتصاد الفلسطيني وقدراته الذاتية، واستمرار حدة الفقر في المجتمع الفلسطيني، حيث أظهرت تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (فبراير 2011) بلوغ نسبة السكان الذين يعانون من الفقر في المجتمع الفلسطيني (من يعجزون عن استيفاء حاجاتهم الأساسية من المأكل والملبس والمسكن) نحو 45 في المائة من السكان، كما انعدم الأمن الغذائي لنحو 37.8 في المائة من السكان، وكذلك وطبقا لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدات الإنسانية (مارس 2011) فقد أدت الممارسات الاسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني لاسيما ممارسات العزل والتقييد والحصار، إلى خفض فرص كسب العيش أمام المواطن الفلسطيني، بما أدى لاعتماد أكثر من 1.2 مليون فلسطيني على المساعدات الإنسانية لتأمين جزء من احتياجاتهم الأساسية، وهو ما أطلقت عليه الأمم المتحدة صراحة مصطلح "أزمة الكرامة الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة".

ورغم استمرار جهود السلطة الفلسطينية في برنامجها الهادف لتأسيس بنية مؤسسية متطورة قادرة على إدارة الدولة الفلسطينية المستقلة المأمولة، طبقا للوثيقة التنموية الفلسطينية (فلسطين: إنهاء الإحتلال وإقامة الدولة، 2010 – 2011)، إلا أن حجم الإنجاز كان محددا بالسقف المنخفض الذي فرضته ممارسات الإحتلال الإسرائيلي، وهو ما أدّى إلى مواصلة الإعتماد على المساعدات المقدمة من المجتمع الدولي، ليستمر انعدام قدرة السلطة الفلسطينية ومؤسساتها على الإستمرار دون تدفق تلك المساعدات.

ولقد حقق الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني بالأسعار الجارية نمواً ملحوظاً في عام 2010 تجاوز 10 في المائة، إلا أن هذا النمو لازال معتمدا على تدفق المساعدات والمعونات الخارجية وليس على نمو القطاع الخاص والقدرات الانتاجية

الحقيقية للإقتصاد الفلسطيني، التي استمرت في خضوعها للقيود الإسرئيلية المعوقة للإستثمار وللنمو المستدام في الأراضي الفلسطينية المحتلة، والممثلة على أرض الواقع في استمرار حظر التصدير وتدمير القطاع الخاص في قطاع غزة، واستمرار تقييد إمكانية الوصول إلى الموارد الفلسطينية وكذلك الأسواق الداخلية والخارجية، إضافة لاستمرار تقييد ومنع حركة المستثمرين واستيراد المواد والخامات والمعدات المرتبطة بالعملية الإنتاجية، لتصبح حركة انتقال عناصر العملية الإنتاجية أمرا لا يمكن التنبؤ به في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وهي الأمور التي تعيق الإنتاج أو في أفضل الظروف تقود إلى ارتفاع التكاليف بشكل لا تحتمله طاقة المنتج أو الاقتصاد الفلسطيني، إضافة لدورها في كبح وتقييد المسار التنموي المرجو للإقتصاد الفلسطيني، وتسببها في تآكل وتفتيت قواعده الإنتاجية والطبيعية، وهشاشته المالية والتجارية، وتزايد اعتماده على الخارج لاسيما على الإقتصاد الإسرائيلي.

السكان والقوة العاملة

تشير تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المستندة بدورها إلى نتائج التعداد المحدث لعام 2007، أن عدد السكان الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة ارتفع من 3.702 مليون نسمة في عام 2009 إلى 3.811 مليون نسمة في عام 2010[1]، يتوزعون بواقع 62.3 في المائة في الضفة الغربية، 37.7 في المائة في قطاع غزة، ليبلغ معدل النمو السكاني في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 2010 نحو 2.94 في المائة، ليستمر ارتفاع الكثافة السكانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة ليصل إلى 672 فرد لكل كيلو متر مربع، الملحق (1/13).

وفيما يتعلق بسوق العمل الفلسطيني، وطبقا لتقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فقد ارتفعت نسبة المشاركة في القوة العاملة بين الأفراد 15 سنة فأكثر من نحو 41.4 في المائة في عام 2009، إلى نحو 41.5 في المائة في عام 2010 ليصل عدد المشاركين في القوة العاملة 1,001 مليون شخص. كما بلغت نسبة المشاركة بين الرجال نحو 67.2 في المائة، في حين بلغت نسبة المشاركة للنساء نحو 15.3 في المائة. ولا تزال هذه النسبة متدنية رغم أنها تتجه للتزايد لاسيما في السنوات العشر الأخيرة، حيث بلغت هذه النسبة نحو 10 في المائة فقط قبل تلك الفترة.

وشهدت القوة العاملة نمواً بنحو 2.48 في المائة في عام 2010 حيث ارتفع عددها من 951 ألف فرد في عام 2009 إلى 975 ألف فرد في عام 2010، وهو معدل قابل للزيادة نظرًا لاتسام الهرم السكاني الفلسطيني باتساع قاعدته السكانية ومستوى فتوته حيث بلغت نسبة السكان أقل من 15 عام نحو 41.3 في المائة في عام 2010.

[1] لا يتضمن هذا الإحصاء عدد الفلسطينيين من أهالي القدس المحتلة، وهو ما يعود لأسباب فنية بحتة ترتبط بعدم اشتمال الحسابات القومية الخاصة بالاقتصاد الفلسطيني للعام 2010، على المؤشرات الخاصة بمدينة القدس المحتلة، علما بأن عدد السكان الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية التي احتلتها اسرائيل عام 1967 (بما فيها مدينة القدس) قد ارتفع من نحو 3.9 مليون نسمة عام 2009 الى نحو 4.1 مليون نسمة عام 2010.

ومن جانب آخر، فقد ارتفع عدد العاملين الفلسطينيين من 718 ألف عامل في عام 2009 إلى نحو 744 ألف عامل في عام 2010، كما تراجعت معدلات البطالة في الاقتصاد الفلسطيني من 24.5 في المائة في عام 2009 إلى نحو 23.7 في المائة في عام 2010، وهو ما أدى فعلياً إلى تراجع عدد العاطلين عن العمل من نحو 233 ألف عاطل الى نحو 231 ألف عاطل خلال الفترة نفسها. ويمكن إيعاز الجزء الأكبر من التراجع المحدود في معدلات البطالة، إلى نشاط عمليات البناء وإعادة التأهيل في كافة محافظات الأراضي الفلسطينية المحتلة، وكذلك استمرار تزايد العاملين في القطاعات الخدمية (المنظمة وغير المنظمة).

وتشير التقارير الإحصائية (الفلسطينية والدولية) تباين معدلات البطالة بين المناطق والمحافظات الفلسطينية المختلفة لتتراوح بين 16.9 في المائة في الضفة الغربية، و37.4 في المائة في قطاع غزة، لتبلغ في بعض المحافظات الفلسطينية نحو 50.2 في المائة، وهو الأمر الذي يتحدد بنوعية وبحجم ومستوى القيود والممارسات التي تقوم بها سلطات الإحتلال الاسرائيلي في مختلف أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة، كذلك فقد شهد عام 2010 ارتفاعا نسبيا في أعداد ونسب العاملين الفلسطينيين في إسرائيل، الذين ارتفع عددهم من 73.2 ألف عامل في عام 2009، ويمثل 10.2 في المائة من إجمالي العاملين، إلى 78.1 ألف عامل في عام 2010، يمثل نحو 10.5 في المائة من إجمالي عدد العاملين. وقد جاء ذلك بالتوازي مع ارتفاع عدد العمالة الفلسطينية في الإقتصاد المحلي من 644.5 ألف عامل في عام 2009، وهو يمثل 89.8 في المائة من إجمالي عدد العاملين، إلى نحو 665.9 ألف عامل في عام 2010، يمثل 89.5 في المائة فقط من إجمالي عدد العاملين. ولم يحدث تغير يذكر في توزيع العمالة الفلسطينية على مختلف قطاعات الاقتصاد، فقد استمر قطاع الخدمات بتوظيف النسبة الأكبر من العمالة (63.7 في المائة) في عام 2010، مع توزيع العمالة الأخرى على قطاعات الزراعة والصناعة والبناء بنسبة 11.8 في المائة، و11.4 في المائة، و13.2 في المائة، على التوالي، الشكل (1).

الشكل (1): توزيع العمالة الفلسطينية على القطاعات الاقتصادية عام 2010

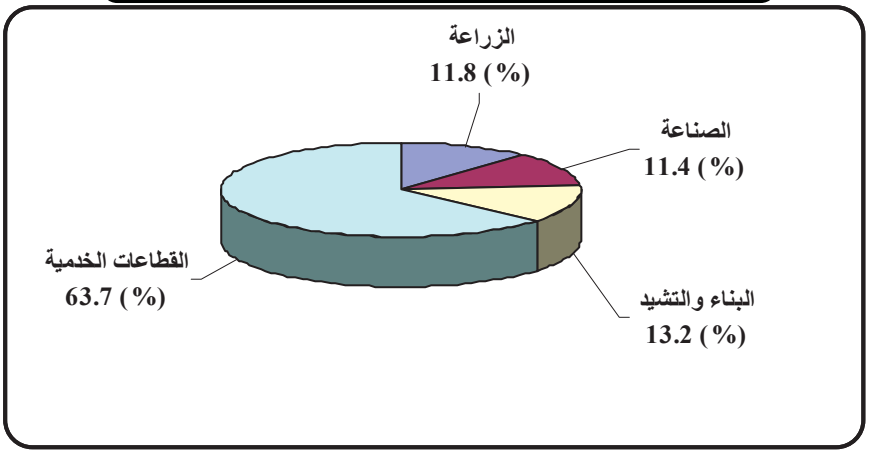

المصدر : السلطة الوطنية الفلسطينية - سلطة النقد الفلسطينية، النشرة السنوية - تقديرات أولية لعام 2010– رام الله - أبريل 2011

الناتج المحلي الإجمالي

حقق الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية نموا خلال عام 2010 بلغ نحو 10.7 في المائة، حيث ارتفعت قيمته من نحو 6.76 مليار دولار في عام 2009 إلى نحو 7.48 مليار دولار في عام 2010، مما أدى إلى إرتفاع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي لنحو 1962 دولار محققاً نمواً بنحو 7.4 في المائة مقارنة مع عام 2009.

كما ارتفعت قيمة الناتج القومي الإجمالي بالأسعار الجارية من 7.3 مليار دولار في عام 2009، الى نحو 8.1 مليار دولار في عام 2010، ليرتفع متوسط نصيب الفرد الفلسطيني منه من نحو 1975 دولار في عام 2009 إلى نحو 2120 دولار في عام 2010، وبما يمثل معدل نمو بنحو 7.3 في المائة، وهو الارتفاع المرتبط بتزايد صافي دخل عوامل الانتاج لاسيما العمالة الفلسطينية في الخارج وصافي دخل الملكية.

من جانب آخر فقد حقق الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 2004 نموا بنحو 9.35 في المائة في عام 2010، إثر ارتفاع قيمته من نحو 5.2 مليار دولار في عام 2009 الى نحو 5.7 مليار دولارفي عام 2010، وهو الأمر الذي أدى لارتفاع نسبي في متوسط نصيب الفرد من نحو 1416 دولار في عام 2009 إلى نحو 1503 دولار في عام 2010، كما ارتفع متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي بالأسعار الثابتة لعام 2004 من نحو 1544 دولار إلى 1618 دولار.

وشهد الاستثمار الكلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة ارتفاعاً في عام 2010 لتبلغ قيمته نحو 1.6 مليار دولار، وهو ما يمثل نمواً بنسبة 27.2 في المائة مقارنة مع عام 2009. كما ارتفعت نسبته للناتج المحلي الاجمالي من 18.5 في المائة إلى 21.3 في المائة خلال الفترة نفسها. وجاء هذا النمو متوازنا تقريباً بين كل من الاستثمارين الخاص والعام، ليعكس قيام سلطات الاحتلال الاسرائيلي بتخفيف بعض القيود التي تعيق الحركة في الضفة الغربية (من نحو 630 حاجز إلى نحو 550 حاجز)، إضافة إلى التخفيف النسبي للحصار المفروض على قطاع غزة، وكذلك نتيجة للمساعدات المنتظمة من المجتمع الدولي إلى السلطة الوطنية الفلسطينية.

وواصل الاستهلاك الكلي اتجاهه التصاعدي في الاقتصاد الفلسطيني، ليبلغ نحو 9.6 مليار دولار في عام 2010، ويمثل نموا بنسبة 7.3 في المائة مقارنة مع عام 2009. ورغم ذلك فقد تراجعت نسبة الاستهلاك الكلي للناتج المحلي الاجمالي من 132 في المائة في عام 2009 إلى 128 في المائة في عام 2010، مع استمرار احتفاظ الاستهلاك الخاص بالنصيب الأكبر من الاستهلاك الكلي.

ورغم تراجع نسبة الاستهلاك الكلي للناتج إلا أن الإقتصاد الفلسطيني لا زال عاجز عن توفير إدخار محلي يسهم في تمويل عملية التنمية الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بحيث يبقى الإقتصاد معتمداً على المساعدات الدولية لتوفير هذا التمويل لاسيما في ظل استمرار غياب المؤسسات التمويلية للتنمية الوطنية .

الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي

القطاع الزراعي

تراجعت قيمة الناتج الزراعي في عام 2010 بمعدل 15.7 في المائة مقارنة مع عام 2009، كما تراجعت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من 5.5 في المائة إلى 4.2 في المائة خلال الفترة نفسها. وقد جاء هذا التراجع كمحصلة للسياسات الإسرائيلية العدوانية تجاه الأراضي الزراعية الفلسطينية من خلال التجريف أو المصادرة أو تقييد استخدام المزارعين للأراضي والمياه من خلال نشر الحواجز وفرض القيود والإجراءات التي تعوق عمليات حصد الثمار أو تعبئتها أو نقلها من أماكن الإنتاج إلى أماكن الاستهلاك. واستمر الحظر الاسرائيلي المفروض على استخدام نحو 17 في المائة من مساحة الأراضي الفلسطينية المحتلة في قطاع غزة، والتي تمثل نحو 30 في المائة من مساحة الأراضي الزراعية الأعلى خصوبة في قطاع غزة. كما استمر تقييد الاستخدام والمصادرة لنحو 60 في المائة من الأراضي الفلسطينية المحتلة في الضفة الغربية لصالح استمرار التوسع الإستيطاني وبناء جدار الفصل العنصري أو لصالح استكمال باقي عناصر المنظومة الاسرائيلية المطبقة في الضفة الغربية التي تهدف في محصلتها لإعاقة القدرة على التنبؤ بالحركة وإمكانية الوصول، وهو الأمر الذي رصدته بعثة البنك الدولي العاملة في الأراضي الفلسطينية في تقاريرها الدورية خاصة خلال الفترة (2007-2011).

هذا إضافة لاستمرار تعرض قطاع الصيد البحري للعدوان والإستهداف المباشر من قوات الإحتلال الإسرائيلي ، حيث استمر التقليص الإسرائيلي للمنطقة المصرح بها للصيد على ساحل قطاع غزة بـ 3 ميل بحري فقط رغم سماح إتفاقية أوسلو بـ 20 ميل بحري، (علماً بأن الواقع قد أظهر استهداف الصيادين وقواربهم على مسافات أقل كثيراً من 3 ميل بحري)، بما أدى لنقص الإنتاج والدخل والناتج لهذا القطاع وتحول نحو 66 في المائة ممن يعملون فيه إلى شريحة العاطلين عن العمل المعتمدين على تلقي المساعدات الإنسانية.

وقد حد من تراجع ناتج القطاع الزراعي في عام 2010 تراجع نمو أحد أهم المحاصيل الاستراتيجية الزراعية النقدية في الاقتصاد الفلسطيني، وهو الزيتون والزيت المستخرج منه. فطبقا للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (أبريل 2011)، تحقق نمو واضح في كمية زيت الزيتون المستخرج من الزيتون المدروس بلغت نسبته نحو 398 في المائة في عام 2010 مقارنة مع موسم عام 2009، لتبلغ كمية الزيت المستخرج نحو 23.8 ألف طن، تم استخراجها من حوالي 102 ألف طن زيتون، وهي زيادة كان يمكن لها أن تتضاعف في حال توقف سياسات تقليص وتدمير وتقييد الاستخدام الفلسطيني للاراضي الزراعية في كافة الاراضي الفلسطينية المحتلة، حيث أفردت مؤسسة أوكسفام تقريرا هاما (أكتوبر 2010) حول هذا المحصول وأهميته وما يتعرض له من استهداف مخطط من سلطات الاحتلال الاسرائيلي، في كل مراحله الانتاجية، بدءا من مرحلة العناية والخدمة المتوفرة للاشجار مرورا بموعد الحصاد وانتاج زيت الزيتون، وانتهاءا بعملية النقل والتسويق. وقد أكد التقرير أن محصول الزيتون هو عمود الاقتصاد الزراعي الفلسطيني، ويوفر للمجتمعات الأشد فقرا إيرادات تفوق 100 مليون دولار أمريكي سنوياً خلال سنوات الإنتاج الجيد.

القطاع الصناعي

تراجعت قيمة الناتج الصناعي في عام 2010 بنسبة 4.6 في المائة مقارنة بمستواها في عام 2009. ما أدى إلى تراجع مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي من 13.8 في المائة إلى 11.9 في المائة خلال الفترة نفسها. وجاء ذلك نتيجة لاستمرار الحصار الاسرائيلي لقطاع غزة، بعد العدوان الذي عطل من قدرات الانتاج في القطاع، مع العلم بأن مساهمة القطاع في تكوين الناتج المحلي الاجمالي الفلسطيني في السنوات السابقة لذلك الحصار كانت تصل في المتوسط إلى نحو 40 في المائة. ورغم سماح سلطات الاحتلال بدخول بعض المواد والخامات خلال عام2010، فقد انحصر إدخال هذه المواد لمؤسسات الأمم المتحدة العاملة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، الأمر الذي أدى إلى التراجع الحاد أو التوقف الكامل لمعظم الصناعات المعدنية والهندسية وورش الالومنيوم والمخارط وورش الحدادة ومصانع الأثاث المعدني ومصانع السخانات الشمسية، مع وجود نشاط نسبي في مجال الصناعات المرتبطة بنشاط البناء التي نشطت في مجال إعادة الاستخدام المحلي للركام الذي خلفه العدوان الاسرائيلي على قطاع غزة (27 ديسمبر 2008 – 18 يناير 2009)، وتحويله الى مدخلات جديدة لقطاع البناء والتشييد.

قطاع البناء والتشييد

تحسن أداء قطاع البناء والتشييد في عام 2010 حيث ارتفعت قيمة ناتجه بنسبة 25.7 في المائة مقارنة مع عام 2009، مع ارتفاع نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من 3.9 في المائة الى نحو 4.5 في المائة خلال الفترة نفسها. ويعتبر قطاع البناء والتشييد أحد أهم الأنشطة في الإقتصاد الفلسطيني من حيث قدرته على المساهمة في دفع النمو وخفض معدلات البطالة والفقر، حيث تجدر الاشارة إلى أن هذا القطاع يمكن أن يوفر الدخل - في حال نشاطه في الأحوال الطبيعية- لنحو 121 ألف عامل فلسطيني، يتولون إعالة أكثر من مليون فلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

قطاع الخدمات

ارتفعت قيمة ناتج قطاع الخدمات بنسبة 14.3 في المائة في عام 2010، لترتفع مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي من نحو 76.7 في المائة في عام 2009 إلى نحو 79.4 في المائة في عام 2010.

وجاء نمو ناتج قطاع الخدمات مستندا لاستمرار نمو النشاط الحكومي والادارة العامة والنشاط التجاري والنقل والتخزين والاتصالات والأنشطة العقارية والايجارية، إضافة لنشاط القطاع المصرفي (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني – مايو 2011). ويعزى نمو قطاع الخدمات أيضاً اتجاه قطاع السياحة نحو استعادة أهميته ومساهمته في الاقتصاد الفلسطيني، حيث ارتفع عدد النزلاء الى 577 ألف نزيل عام 2010، بما يمثل نموا قدره 28 في المائة مقارنة مع عام

2009. مما أدى لنمو عدد ليالي المبيت بنسبة 23 في المائة لتبلغ 1.250 مليون ليلة عام 2010. ويعد هذا الأداء لقطاع السياحة هو الافضل منذ التدهور الذي شهده هذا القطاع بعد التصعيد الاسرائيلي لقمع الانتفاضة الفلسطينية الثانية في سبتمبر 2000، أخذا في الاعتبار ما كان يمكن لهذا القطاع أن يحققه حال انتهاء الحصار المفروض على قطاع غزة، ووقف سياسة تقييد حرية الحركة في الضفة الغربية، الشكل (2).

الشكل (2) : مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي عام 2010

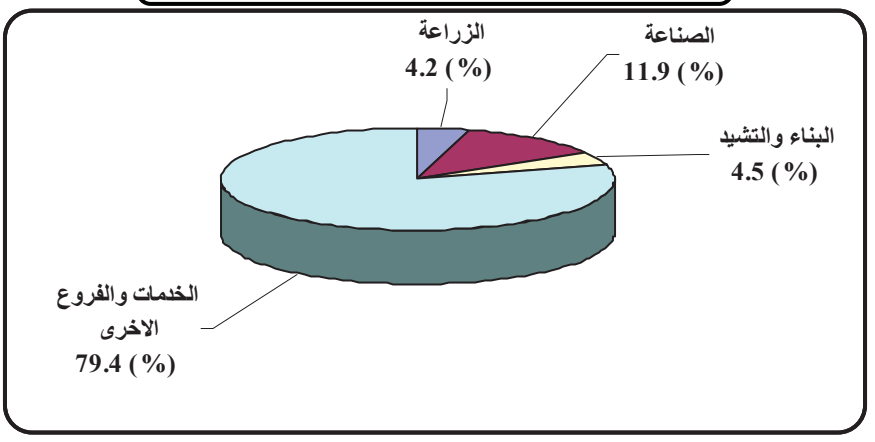

المصدر : السلطة الوطنية الفلسطينية - سلطة النقد الفلسطينية– النشرة السنوية – فلسطين - رام الله – أبريل 2011.

التجارة الخارجية

فقد ارتفعت قيمة الصادرات الفلسطينية من السلع والخدمات من نحو 918.9 مليون دولار في عام 2009 إلى 934.9 مليون دولار في عام 2010 ، محققة نموا نسبيا قدره نحو 1.7 في المائة، مع تراجع نسبتها للناتج المحلي الإجمالي من 13.6 في المائة إلى 12.5 في المائة خلال الفترة نفسها. وقد جاء هذا التراجع نتيجة لاستمرار حظر التصدير من قطاع غزة (باستثناء بعض شحنات الزهور والتوت الأرضي التي سمحت اسرائيل بخروجها في الربع الأخير من العام)، إضافة لبدء العمل بنظام البوابات عبر جدار الفصل العنصري في الضفة الغربية، الذي أدى لرفع كلفة النقل نتيجة للعمل بنظام ظهر الى ظهر، وهي إجراءات وتكاليف لا يمكن للمنتج أو التاجر الفلسطيني أن يتحمل الأعباء الناجمة عنها.

وارتفعت قيمة الواردات من نحو 4.36 مليار دولار في عام 2009 إلى نحو 4.67 مليار دولار في عام 2010، محققة نموا بنسبة 7.1 في المائة، مع تراجع نسبتها للناتج المحلي الإجمالي من نحو 64.5 في المائة إلى نحو 62.5 في المائة خلال الفترة نفسها. وبذلك تراجعت نسبة العجز التجاري للناتج المحلي الإجمالي من 50.92 في المائة في عام 2009 إلى نحو 50 في المائة في عام 2010، وقد أسهم في هذا التراجع، الحد من معدلات نمو الواردات الفلسطينية المرتبط بدوره باستمرار الحصار الاسرائيلي المفروض على قطاع غزة (الذي خفف نسبيا على الواردات منذ يونيو 2010)،

إضافة لضعف القدرة على الرصد الموثق للعديد من عمليات الاستيراد التي قد تكون تمت في القطاع خارج الاقتصاد المنظم، علاوة على استجابة المواطن الفلسطيني الايجابية للقانون الذي أقرته السلطة الوطنية الفلسطينية في أبريل 2010 لمقاطعة منتجات المستوطنات الاسرائيلية.

الموازنة العامة

تمكنت الموازنة الفلسطينية من إنجاز أحد أهم أهدافها التي تبنتها في العام الماضي، وهو السعي لخفض الاعتماد على المساعدات والهبات الدولية لتمويل الموازنة العامة، حيث استمر التزام السلطة الوطنية الفلسطينية بتنفيذ ما تضمنه برنامجها التنموي (2010 - 2011)، فيما يتعلق بالاصلاحات المالية، التي ترتكز على تطبيق سياسة متشددة تجاه التوظيف الحكومي (باستثناء ما يتطلبه النمو في الطلب على الخدمات العامة في قطاعي التعليم والصحة)، مع الاستمرار في تعزيز نظام الإدارة المالية للمال العام لتحديد أولويات الانفاق وتوحيد آليات الصرف، مع تبني سياسات وإجراءات لزيادة الايرادات العامة، لاسيما الايرادات الضريبية وآليات وسبل تحصيلها، حيث شهدت موازنة عام 2010 تراجع الإنفاق العام للموازنة بنسبة 1.78 في المائة ليبلغ نحو 3.53 مليار دولار. علماً أن الإنفاق يتضمن أيضاً الجزء الخاص بصافي الإقراض الذي يعكس المبالغ المدفوعة من الموازنة لسداد الديون المستحقة على البلديات والهيئات الفلسطينية لصالح شركات الكهرباء والطاقة الإسرائيلية، والتي تقوم إسرائيل بخصمها تلقائيًا من مبالغ أموال المقاصة التي تحصلها إسرائيل على الواردات القادمة للأراضي الفلسطينية المحتلة من الخارج عبر الموانئ الإسرائيلية، وهي المبالغ التي يفترض أن يتم سدادها من البلديات لصالح الحكومة المركزية بالسلطة الوطنية الفلسطينية، الملحق (1/13).

وقد جاء تراجع الإنفاق العام معتمدا بصفة أساسية على تراجع قيمة بند صافي الإقراض من نحو 374 مليون دولار في عام 2009 وبما يمثل نحو 10.4 في المائة من الانفاق العام، إلى نحو 236 مليون دولار في عام 2010 وبما يمثل نحو 6.7 في المائة من الانفاق العام، وهو ما يرتبط كما سبقت الاشارة بتحسن قدرة البلديات على تحصيل استحقاقاتها لدى المواطنين، والذي يرتبط بدوره بالتحسن النسبي لدخل المواطن وللاداء الاقتصادي في الاراضي الفلسطينية المحتلة بشكل عام.

كما تمكنت الموازنة من السيطرة على النمو المضطرد للانفاق الجاري الذي يشمل سداد رواتب موظفي السلطة والنفقات التشغيلية والتحويلية، والذي ارتفعت قيمته من نحو 2.81 مليار دولار في عام 2009 إلى نحو 2.84 مليار دولار في عام 2010. وفيما يرتبط بهيكل النفقات الجارية، فقد استمر بند الانفاق على الاجور والرواتب يشكل الوزن الاكبر في هيكل الانفاق العام، يليه الانفاق التحويلي (للطبقات غير القادرة في المجتمع الفلسطيني)، ثم بند الانفاق التشغيلي حيث بلغ الوزن النسبي لتلك البنود 56.8 في المائة و26.7 في المائة و16.5 في المائة لكل منها على التوالي.

في جانب آخر فقد ارتفعت قيمة الانفاق الاستثماري (الممول من مساعدات المجتمع الدولي)، لتبلغ 450 مليون دولار محققة نموا بنسبة 12.5 في المائة مقارنه بمستواها عام 2009، كما ارتفعت نسبتها لاجمالي الانفاق العام من 11.1 في

المائة الى 12.8 في المائة. وارتفعت نسبتها للناتج المحلي الاجمالي من 5.9 في المائة الى 6.0 في المائة خلال الفترة نفسها.

كذلك فقد ارتفعت القيمة الإجمالية للإيرادات العامة (بما فيها المنح والمساعدات)، من نحو 3.17 مليار دولار في عام 2009 إلى نحو 3.42 مليار دولار في عام 2010، وهو ما يمثل نموا بنسبة 8.1 في المائة، مقابل 8.5 في المائة في عام 2009. كما أظهرت المؤشرات نمو الإيرادات الجارية (بما فيها إيرادات المقاصة مع إسرائيل)، بنسبة 20.6 في المائة، لتبلغ قيمتها نحو 1.93 مليار دولار في عام 2010. وشهدت الموازنة تراجعاً جوهرياً في مدى اعتمادها على المساعدات الخارجية، حيث تراجعت قيمة المساعدات الخارجية للموازنة من نحو 1.75 مليار دولار في عام 2009 إلى نحو 1.5 مليار دولار في عام 2010، مما يمثل تراجعا بنسبة 14.3 في المائة، مع تراجع نسبتها للناتج المحلي الاجمالي من 20 قي المائة في عام 2009 إلى نحو 15.3 في المائة في عام 2010، وهو ما يظهر تزايد قدرة واعتماد الموازنة الفلسطينية على ايراداتها المحلية. ويؤكد ذلك ارتفاع قدرة الايرادات الجارية على تغطية النفقات الجارية، حيث ارتفعت هذه النسبة من 56.7 في المائة في عام 2009 الى 67.9 في المائة في عام 2010، كما انعكس هذا الأداء على العجز الكلي للموازنة الفلسطينية الذي تراجعت قيمته من 422 مليون دولار وبما يمثل نحو 11.8 من اجمالي الموازنة لعام 2009 إلى نحو 102.6 مليون دولار، وبما يمثل 2.9 في المائة من اجمالي الموازنة لعام 2010.

الأداء المصرفي

فيما يتعلق بتطورات الأداء المصرفي الفلسطيني خلال عام 2010، فقد شهدت المؤشرات المصرفية نموًا نوعياً وكمياً، حيث ارتفع إجمالي قيمة الموجودات من نحو 8.1 مليار دولارفي عام 2009 الى نحو 8.6 مليار دولار في عام 2010، وهو ما يمثل نموا بنسبة 6.4 في المائة. وحققت قيمة الودائع لدى الجهاز المصرفي الفلسطيني نموا بلغت نسبته نحو 10.93 في المائة نتيجة لارتفاع قيمتها من نحو 5.98 مليار دولار في عام 2009 إلى نحو 6.63 مليار دولار في عام 2010، مع ارتفاع نسبتها للناتج المحلي الإجمالي من 88.4 في المائة إلى 88.7 في المائة خلال الفترة نفسها، الملحق (1/13).

وفيما يتعلق بدور القطاع المصرفي التمويلي فقد حققت التسهيلات الائتمانية نموا بنسبة 29 في المائة، وارتفعت نسبة التسهيلات لإجمالي الموجودات من 27.6 في المائة في عام 2009 الى 33.5 في المائة في عام 2010، مع ارتفاع نسبتها للودائع من 37.4 في المائة في عام 2009 الى 43.5 في المائة في عام 2010، وهو الأمر المرتبط باستجابة البنوك العاملة للتعليمات الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية، الهادفة للوصول بهذه النسبة إلى 45 في المائة، وتخفيض نسبة التوظيف الخارجي بحيث لا تتجاوز 55 في المائة من اجمالي قيمة الودائع.

كما ارتفعت قيمة التسهيلات المقدمة للقطاع الخاص من نحو 1.6 مليار دولار في عام 2009 الى نحو 2 مليار دولار في عام 2010، لتعكس زيادة طلب القطاع الخاص على الخدمات الائتمانية، وخاصة منها القروض متوسطة وطويلة

الأجل (البنك الدولي- سبتمبر 2010). وإن لم يمنع هذا من تراجع نسبتها لاجمالي التسهيلات من 71.5 في المائة إلى 70.9 في المائة، لحساب نمو التسهيلات المقدمة للمؤسات العامة، التي تحسن وضعها الائتماني لدى النظام المصرفي خلال هذا عام 2010.

واستمرت جهود سلطة النقد الفلسطينية خلال عام 2010 في وضع وتنفيذ الإجراءات الهادفة لتطوير آليات عمل الجهاز المصرفي الفلسطيني، حيث تم إطلاق الرقم الإئتماني للمتعاملين مع القطاع المصرفي، الذي يتيح لكافة المصارف وشبكات الاقراض الصغير، اختصارا مهما في اجراءات منح الائتمان، إضافة لتطبيق نظام المدفوعات الوطني الذي أسهم في خفض مستويات المخاطرة للتسويات المالية نتيجة لاختصار الوقت اللازم لإتمام التسويات من ثلاثة أيام إلى يوم واحد. كما تم إقرار رفع رأس مال المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية المحتلة من 35 مليون دولار الى 50 مليون دولار (مع استهداف رفع هذه القيمة إلى 100 مليون دولار)، وذلك بهدف دفع المصارف العاملة على تطوير أداءها وقدرتها على المنافسة الدولية، وهو ما دفع بالفعل بعض المصارف لبدء البحث في إجراء عمليات إندماج فيما بينها.

المساعدات الدولية

أدى استمرار تعرض المواطن والاقتصاد الفلسطيني لسياسات وممارسات سلطات الاحتلال الاسرائيلي، إلى استمرار الاعتماد الكبير على المساعدات المالية والعينية المقدمة من المجتمع الدولي بما فيه الدول والشعوب والمؤسسات العربية، للحد من انعكاسات تلك السياسات.

وفي إطار متابعة تلك المساعدات، فإنه من الأهمية بمكان التأكيد على الصعوبة البالغة في توثيق قيمة المساعدات المتدفقة للشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وهو الأمر الذي يعود لتعدد الجهات والدول والمؤسسات المقدمة لها، ولتعدد الجهات والأطر التي تتلقاها في الأراضي الفلسطينية المحتلة، إضافة لتعذر تقدير قيمة المساعدات العينية الضخمة التي يتم تقديمها لإغاثة ومساعدة الشعب الفلسطيني (قوافل الإغاثة البرية والبحرية).

وقد واصل المجتمع الدولي تقديمه المساعدات للشعب الفلسطيني وسلطته الوطنية ومؤسساته المختلفة، حيث تلقت الموازنة الفلسطينية دعما بقيمة نحو 1.5 مليار دولار والتي تدفقت (طبقا للنشرات الدورية الصادرة عن وزارة المالية الفلسطينية) من الجهات والدول التالية: المفوضية الأوروبية، الولايات المتحدة، الدول العربية، البنك الدولي ودول ومؤسسات أخرى. كما واصلت مؤسسات الأمم المتحدة (الانروا، البرنامج الانمائي، برنامج الغذاء العالمي، اوشا، منظمة الصحة العالمية وغيرهم) تقديم مختلف أشكال المساعدات للشعب الفلسطيني لاسيما لفئاته وشرائحه الأكثر فقراً والأكثر تأثرا بممارسات الاحتلال الاسرائيلي أو بانعكاساتها السلبية، حيث تضمنت هذه المساعدات دعم المشروعات الصغيرة، المساعدات الغذائية، الإعانات النقدية، الرعاية الصحية، التعليم، المياه والصرف الصحي، خلق الوظائف

المؤقتة، المساعدات الفنية والإغاثة الطارئة. هذا بخلاف المساعدات الدولية الأخرى المقدمة من مختلف الدول والهيئات غير الحكومية العربية والدولية، والتي تتم عبر مؤسسات الأمم المتحدة العاملة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، إضافة لمؤسسات المجتمع المدني، وهي المساعدات التي يتعذر حصرها أو تقدير قيمتها كما سبقت الإشارة.

إن استمرار حاجة المجتمع الفلسطيني إلى المساعدات سيستمر طالما بقيت سياسات وممارسات الاحتلال الإسرائيلي، وهو ما دفع مؤسسات الأمم المتحدة والمنظمات الإغاثية العاملة في الأراضي الفلسطينية المحتلة الى الإعلان في نهاية عام 2010 عن قيمة النداء الانساني الموحد لعام 2011 للأراضي الفلسطينية المحتلة، والذي بلغت قيمته نحو 575 مليون دولار لتمويل العديد من المشروعات الهادفة لمساعدة المواطنين في المجالات السابق ذكرها، لاسيما في قطاع غزة والقدس الشرقية والمناطق المصنفة، طبقا لاتفاقيات أوسلو ضمن الفئة(ج)، والمناطق المحيطة بجدار الفصل العنصري في الضفة الغربية. وقد تم تضمين قيمة هذا النداء في النداء الموحد لمؤسسات الأمم المتحدة لعام 2011 البالغ قيمته نحو 7.4 مليار دولار لتمويل الأنشطة الإغاثية في 14 دولة ومنطقة في مختلف أنحاء العالم.

مستقبل التنمية وتحدياتها في الأراضي الفلسطينية المحتلة

استمرت السلطة الوطنية الفلسطينية خلال عام 2010 في تنفيذ برنامجها لبناء المؤسسات والتأسيس للاستقلال الفلسطيني، فيما عرف بوثيقة "فلسطين: إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة"، الذي أعلن عنه في أغسطس 2009، واعتمده المجتمع الدولي والمؤسسات المالية الدولية ومنها البنك الدولي، ليصبح الإطار العام للعمل الفلسطيني - الدولي لعامي 2010 – 2011. ورغم أن هذه الوثيقة تأتي ضمن الخطط والبرامج التنموية الفلسطينية التي دأبت السلطة الوطنية الفلسطينية على إعدادها، ودأب المجتمع الدولي على إعلان دعمه لها، منذ بداية عمل السلطة عام 1994، إلا أن اللافت للنظر أن كافة هذه البرامج والخطط والرؤى لم تنل ما نالته الوثيقة الفلسطينية (2010 - 2011)، من إهتمام في التعامل معها من قبل المجتمع الدولي والمؤسسات المالية الدولية، إضافة لما صاحبها من التزام وانضباط فلسطيني لإنجاز ما تضمنته هذه الوثيقة من أهداف وآليات للعمل. وقد مثلت الوثيقة الفلسطينية نقلة نوعية للمخطط الفلسطيني لما أظهرته من قدرة على وضع برنامج فلسطيني واضح ومحدد المعالم لقيام الدولة الفلسطينية من خلال إصلاح وبناء المؤسسات وتأسيس البنية اللازمة والضرورية لإنجاز هذا الهدف المرجو.

ومع ذلك فمازال الاقتصاد الفلسطيني لديه العديد من التحديات، ويتعين بذل جهود مضاعفة ومبرمجة لمواجهتها وأهمها أنه رغم تحقيق الموازنة الفلسطينية بعض الانجازات الهامة خلال عام 2010، إلا أنها لا زالت رهينة لمتغيرات خارجية ممثلة في استمرار الاعتماد على الدعم الدولي وإيرادات المقاصة مع إسرائيل، إضافة لتحدي استمرار الحصار المفروض على قطاع غزة وتعطيل قدراته الانتاجية والتصديرية مع استمرار وجود نحو 60 في المائة من الأراضي الفلسطينية المحتلة التي تضم الجزء الأكبر من الموارد الفلسطينية، خارج السيطرة الفلسطينية.

ويتعين أيضاً مضاعفة الجهود الفلسطينية لإعادة وحدة مؤسسات السلطة والنظام السياسي الفلسطيني، إضافة لتبني السياسات والاجراءات التي تدفع باتجاه الحد من الاختلالات القائمة في البنية الهيكلية والقطاعية للاقتصاد وكذلك

للمجتمع الفلسطيني بما في ذلك: دراسة السبل الكفيلة بتطوير تنافسية المنتجات الفلسطينية، السعي لربط الاقتصاد الفلسطيني بنظيره العربي والاقليمي لاسيما المصري والأردني بدلاً من الإسرائيلي، التوسع في إنشاء المناطق الصناعية الحدودية بين مصر وفلسطين لاستيعاب قوة العمل الفلسطينية، التصدي محلياً ودوليا للاستنزاف الإسرائيلي للموارد الفلسطينية لاسيما المياه، ضرورة تأسيس مؤسسات مالية تنموية وطنية لا تضع الأولوية لمعيار تحقيق الأرباح المالية (فقط) كأساس لعملها، بقدر ما تضع الأولوية لمعيار أثر هذا التمويل على تدعيم مقومات صمد الإقتصاد الفلسطيني، بالدرجة الأولى.

إطـار

انعكاسات الممارسات الاسرائيلية على القدرات الحقيقية للاقتصاد الفلسطيني

يميز المتابعون لتطورات الأداء في الاقتصاد الفلسطيني، خاصة ما بعد عام 1994 (بداية المرحلة الانتقالية) بين مرحلتين أساسيتين، ما قبل وبعد العام 2000 الذي شهد قيام سلطات الإحتلال الإسرائيلي بتصعيد ممارساتها العدوانية ضد الاقتصاد والمؤسسات الفلسطينية، لقمع وإنهاء الإنتفاضة الفلسطينية الثانية (إنتفاضة الأقصى - سبتمبر 2000). وفيما يلي استعراض لعدد من المؤشرات التي تظهر الأثر التدميري لتلك الممارسات على القدرات الحقيقية للاقتصاد الفلسطيني من خلال مقارنة تلك المؤشرات للعامين 1999 و2010، وذلك على النحو التالي :

- متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي: تراجع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي من نحو 1640 دولار في عام 1999 الى نحو 1503 دولار في عام 2010، ويعنى أن دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في عام 2010 لم يمثل سوى نحو 91 في المائة مما تحقق قبل 11 عاما .
- معدل تغطية الصادرات للواردات ونسبة الصادرات للناتج المحلي الاجمالي: تراجع معدل تغطية الصادرات للواردات من نحو 20.4 في المائة في عام 1999، إلى نحو 20.0 في المائة في عام 2010، كما تراجعت نسبة الصادرات للناتج المحلي الاجمالي من نحو 16.4 في المائة في عام 1999 إلى نحو 12.5 في المائة في عام 2010 مما يشير إلى تردي قدرات الاقتصاد الفلسطيني في مجالي الانتاج التصدير وليبقى السوق والطلب المحلي معتمداً على الخارج، لاسيما على الإقتصاد الإسرائيلي.
- معدل تغطية الايرادات الجارية للنفقات الجارية: تراجعت قدرة الإيرادات الجارية على تغطية النفقات الجارية من 97.2 في المائة في عام 1999 الى 67.8 في المائة في عام 2010، الأمر الذي يظهر مدى تزايد الأعباء التي لحقت بالموازنة الفلسطينية جراء تراجع النشاط الإقتصادي، وتزايد النفقات لاسيما النفقات الجارية (وخاصة الرواتب والتحويلات).
- نسبة الاستهلاك الكلي للناتج المحلي الاجمالي: يظهر هذا المؤشر تطور القدرة على توليد المدخرات المحلية التي يفترض أن تسهم في تمويل عملية التنمية الاقتصادية. وقد شهد الإقتصاد ترديا واضحاً في القدرة على توليد أي ادخار محلي نتيجة لارتفاع نسبة الاستهلاك للناتج من 120.6 في المائة عام 1999، الى 128.2 في المائة عام 2010.
- البطالة : شهدت الأراضي ارتفاع نسبة البطالة من 11.8 في المائة في عام 1999 الى 23.7 في المائة في عام 2010، مما يعني ارتفاع عدد العاطلين من 79 الف شخص الى 231 الف شخص، الأمر الذي يشير إلى مدى تراجع الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الفلسطيني على استيعاب قوة العمل الفلسطينية، كما يظهر شدة ووطأة الازمة الاقتصادية والاجتماعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.